

كلمة ونص

إلا رغيف الخبز

هنّي الحمدان

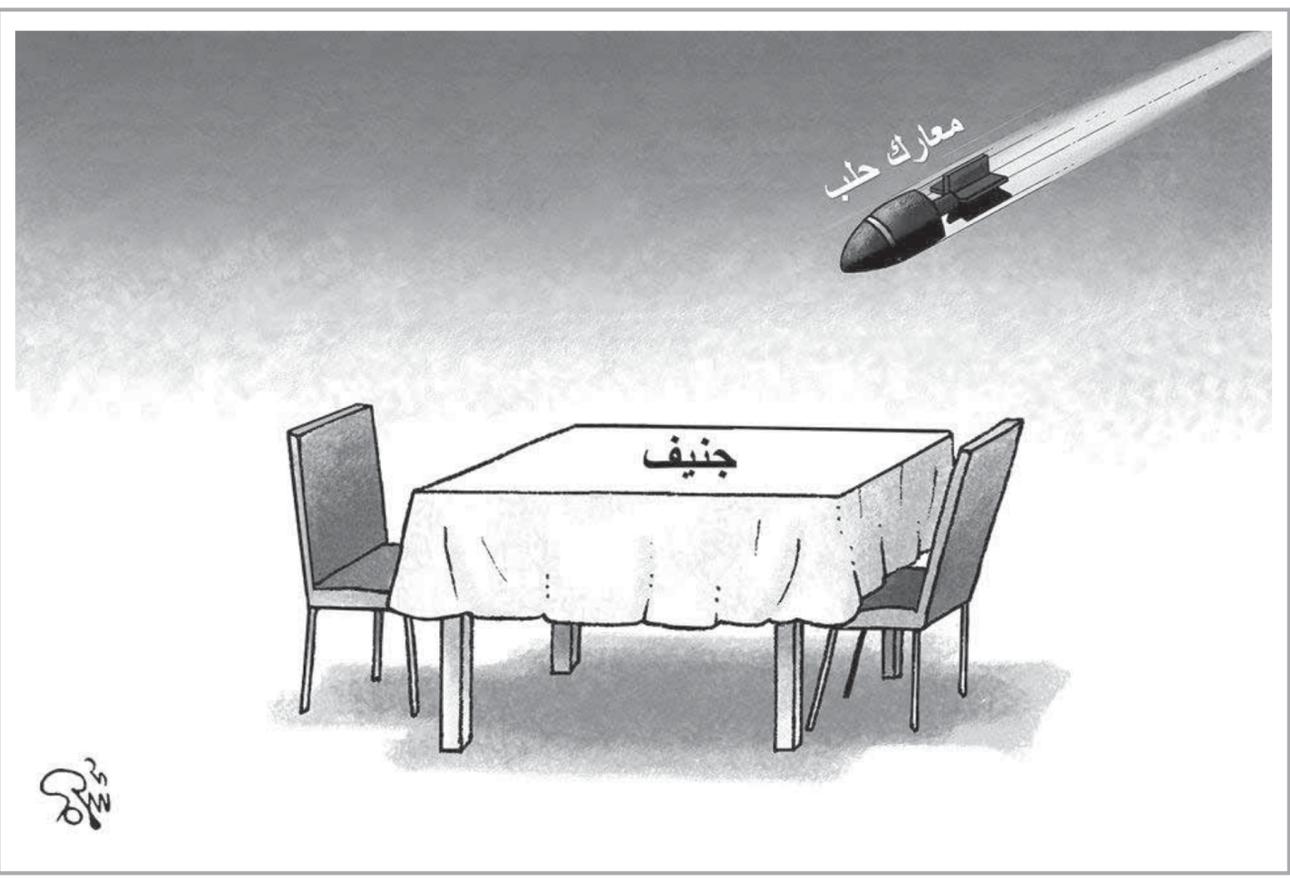
تجري اليوم الاستعدادات للبدء بتسويق محصول القمح للموسم الحالي وسط غياب مريب عن خطة واضحة لعمليات التسويق وكميات الإنتاج وأسعار الشراء ومراكز الاستلام.

يبدا الأمر كأنه تعميم مقصود، ما يدفعنا إلى التشكيك في نيات الحكومة في خفض درجة حرمار خطر رغيف الخبز بالنسبة إليها، كأنها لم تضع بحسابها بعد كيف ستوفر السبل الكفيلة بشراء كل حبة قمح تنتجها أرضنا!

هناك من يهمس في الخفاء أن الجهات المختصة لن تستلم الأقمح إلا في المناطق الآمنة، وتقتصد المنطق الوسطى والساحلية، ولا تضع في حسابها أقمح الجزيرة وريف حلب، ودافعا إلى ذلك أن شراء هذه الأقمح من تلك المناطق سيكلف خزينته الدولة أكثر من ١٦٠ ألف ليرة للطن في وقت تستورد القمح واصلاً إلى أرض دمشق - المحافظة الأكثر في الاستهلاك - بسعر لا يتجاوز ١١٠ ألف ليرة سورية ومن دون قطع أجنبي، أي إن الحكومة تستورده باليرة السورية، وهي إن اشترت قمح الجزيرة وحلب فلن تأمن عليه من المجموعات الإرهابية، وإن وجدت مثل هذه المعطيات للوهلة الأولى فلن تكون مقنعة البتة ولا أتوقع أن تتواتر جهاتنا وتدخل بدوامه الريح والخسارة!!

إن فكرنا في القضية من منطلق وطني بعيداً عن عامل الريح والخسارة فسندرك أن الحكومة قادمة على فعل كارثة حقيقية إن تجاهلت شراء أقمح الجزيرة وحلب لأنها ستساهم في إرسال هذه الأقمح إلى الجار «التركي» غير الوفي من جهة وستحرم مناطق الجزيرة من مخزونها من القمح - ولنا في تجربة ٢٠١٤ في دير الزور أكبر مثال! - والأهم من ذلك أننا ستكون تحت رحمة الجهات التي سوف نستورد منها القمح، وبالتالي سنرهن قرارنا الوطني لهذه الجهات وهذا لم يكن وارداً في إطار نهجنا الوطني في يوم من الأيام.

المنهج كما هو معروف... قرار شراء كل حبة قمح أنتجت من أرضنا قرار وطني يمتاز بعيداً عن حسابات الريح والخسارة، لأننا لو كنا نقبس القضايا الوطنية بميزان الريح والخسارة لضاعت البلاد منذ زمن طويل، ولكن المطلوب أن نمتلك قرارنا الوطني وسيادتنا على أرضنا مهما كانت الخسارة المادية التي يمكن أن نعوها في جوانب أخرى من خططنا الاقتصادية!



٥ دعاوى تصريف وحوالات غير مشروعة في دمشق يومياً واحكام يدعي بشكل شبه يومي على أشخاص يغسلون أموالهم

كحال لـ«الوطن»: أوقفنا مسؤولين على رأس عملهم أهدروا المال العام ونستقبل شهرياً نحو ٢٠ تقريراً تفتيشياً

مكتبة القريب من محل الصانع داعيا إياه إلى الذهاب إليه ومعه الأونصات. وتابع كحال حينما ذهب الصانع إلى المكتب ومعه أجيره وسائقه وسلمه الأونصات وأهمه ممتن التصب أن المبلغ في الغرفة الثالثة فأخذ الأونصات وهرب بها مشيراً إلى أن الغريب في الموضوع أن في المكتب موظفين من سكرتيرة ومستخدم وحين التحقيقات تبين أن هناك خمسة ضبوط بحقه.

وفيما يتعلق بهدر وسرقة المال العام كشف كحال أن القضاء يستقبل شهرياً ما دون ٢٠ تقريراً تفتيشياً تتضمن هدر وسرقة المال العام معلناً أنه تم أخيراً توقيف مسؤولين وهم على رأس عملهم بعد إزاحتهم بهدر المال العام مؤكداً أن القانون يطبق على الجميع.

وأوضح كحال أن قرار قاضي التحقيق المالي ليس مبرراً أحياناً القاضي يتخذ القرار إلا أن هناك جهة استئنافية وهي قاضي الإحالة مشيراً إلى أنه من حق الطرفين الاستئناف أمام قاضي الإحالة.

وفي موضوع ذي صلة أكد كحال أن حاكم المصرف المركزي يدعي بشكل شبه يومي على أشخاص يرتكبون جرم غسل الأموال موضحاً أن هذه الجريمة مرتبطة بجريمة أخرى وهو أن يكون الشخص حصل على الأموال بطريق غير مشروع ومن ثم فإنه يحاول غسلها بمشاريع اقتصادية أو غير ذلك.

أكد كحال أن القانون شديد في هذه الجريمة باعتبارها من أخطر الجرائم المرتكبة والتي تؤثر في الاقتصاد المحلي والمال العام.



باعتبار أنه يصل إلى أكبر فئة من المواطنين مشيراً إلى أن هناك أشخاصاً يجولون أموالاً إلى أقبائهم بطرق غير مشروعة وأحياناً لا تتوافر لديهم نية الجرم كالتجارة بالعملة في السوق السوداء إلا أن الجرم وقع لجرد أنه حول بطريق غير مشروعة.

ولفت كحال إلى أن هناك أشخاصاً عرضوا على القضاء بأنهم حصلوا على حوالات من أقبائهم في الخارج ولكن بطرق غير مشروعة ولم يكن لديهم نية الجرم إلا أن القضاء لا يأخذ بالنية بل بوقوع الجرم بشكل مادي وهو لم يكن هناك فتاعة عند القاضي أن المتهم لم يكن لديه نية الجرم في ذلك.

وقبما يتعلق بوجود الشبكات التي تعمل في تهريب العملة أكد كحال أنه خلال وجوده في دائرة التحقيق المالي لم يتم ضبط سوى شبكة واحدة تعمل في الأردن ولبنان وتركيا وغيرها من الدول ولها جذور في دمشق في إشارة منه إلى ندرة هذه الحالات في القضاء.

أكد كحال أن الصاعقة الذين يبيعون الذهب وفق سعر صرف الدولار في السوق السوداء يخالفون ذلك القانون ويرتكبون جريمة قانونية مشيراً إلى أن الصانعين مقيدين بتسعيير الجمعية المعنية في ذلك وأي زيادة يقبضها برصيد شراء الأونصات منه وحينما أراد دفع سعرها له بالدولار إلا أن الصانعين طلب منه سعر الأونصات باليرة السورية فأجابته ممتن التصب: إنه لا يملك المبلغ وهو في

بات أكثر قداسة بعد أن جبل بدم الشهداء الذين ضحوا بأنفسهم لبيقى الوطن والأخلاق والإنسانية الرائعة التي تربي عليها شهداؤنا من ذويهم متوجها إليهم بكل عبارات التقدير والمحبة.

بيدوره رفعت حشيش صاحب المجموعة أكد أن كل ما قدم وما يقدم وسيقدم لذوي الشهداء لا يساوي شيئاً تجاه ما قدمه أبناءهم من أجل بقاء الوطن وتحقيق النصر على أعدائه.

أعلن قاضي التحقيق المالي الأول بدمشق ياسين كحال أن الجرائم المالية وخصوصاً التصريف والحوالات غير المشروعة ازدادت بالآونة الأخيرة كاشفاً أن دائرة التحقيق تستقبل يومياً أكثر من ٥ دعاوى في هذا الصدد.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» قال كحال: إنه تم ضبط مكاتب غير مرخصة تعمل بالحوالات غير المشروعة مشيراً إلى أن القضاء ينظر أيضاً في مكاتب مرخصة خالفت التعليمات المحددة في موضوع الحوالة معتبراً أن جرم الحوالة غير المشروعة من الجرائم الخطيرة إلى جانب تصريف العملة الأجنبية في السوق السوداء.

وأعتبر أنه رغم انتشار جريمة تصريف العملة بطرق غير شرعية إلا أن مرتكبيها أشخاص من فئة محدودة وهم ضعاف النفوس الذين يتاجرون بمعيشة المواطنين وغالباً هم من التجار الكبار الذين وجدوا الطمع والجشع وسبلة المراء جيوبهم.

أكد كحال أن الضابطة العدلية هي اليوم أحرص على الضرب بيد من حديد على مرتكبي الجرائم المالية وخصوصاً فيما يتعلق بتصريف العملة الأجنبية في السوق السوداء والدليل على ذلك ضبط نحو ١٥٠ شخصاً خلال أسبوعين.

وحمل كحال الإعلام جزءاً من المسؤولية حول عدم توعية الناس فيما يتعلق بموضوع التصريف والحوالات غير المشروعة

تكريم ٢٠٠ جريح وأسرة شهيد بطرطوس

طرطوس - الوطن

بمناسبة الذكرى المئوية لعيد الشهداء وبحضور محافظ طرطوس وأمين فرع حزب البعث ورئيس مجلس المحافظة كرمت مجموعة مظهر ورفعت حشيش الاقتصادية والسياحية ظهر أمس متي جريح وأسرة شهيد ومفقود في مركز ثقافي طرطوس.

أمين فرع حزب البعث القاضي غسان أسعد أكد أن تراب الوطن

إقبال على الشراء بالتقسيط من استهلاكية حمص

حمص - نبال إبراهيم

قال المهندس حسين الحسين مدير فرع المؤسسة العامة الاستهلاكية بحمص في تصريح لـ«الوطن»: إنه يتم العمل حالياً على افتتاح منافذ بيع جديدة في الأماكن التي لا يوجد فيها مؤسسات التدخل الإيجابي في الأسواق، كاشفاً أنه سيتم افتتاح ثلاثة مراكز جديدة في كل من حي وادي الذهب وقرني الشويحة وعراقيا في القريب العاجل.

وأوضح المهندس الحسين أن مبيعات فرع المؤسسة بحمص بلغت خلال الربع الموروري ١١٤٣٣ والأليات العام ٥٣١ مليون ل.س على الرغم من عدم ورود مادة السكر والأرز المحقق خلال تلك الفترة، مع العلم أن قيمة خطة البيع الموضوعة لعام ٢٠١٦ هي ٣.١٠١ مليارات

ليرة سورية، مضيفاً: إن القيمة التقريبية لمبيعات الفرع خلال شهر نيسان فقط بلغت ٣٠٠ مليون ل.س نتيجة لنسخ كميات كبيرة من مادة السكر الحر إلى جميع مراكز البيع في الريف والمدينة إضافة إلى توفر تشكيلة سلعية واسعة من المواد وأسلحة منخفضة ومنافسة وأسعار منخفضة ومنافسة.

وأضاف مدير الفرع: إن المؤسسة تتبع المفروشات والكهربائيات بالتقسيط للعاملين في الدولة بأسعار منافسة، مبيناً أن هذه الخطوة تلاقى إقبالاً كبيراً من جميع قطاعات ومؤسسات الدولة، خاتماً حديثه بأن المؤسسة وهدف تعزيز دورها بالتدخل الإيجابي تنبع سلا غذائية بالتقسيط للعاملين كافة من دون فوائد بقيمة مالية قدرها ٥٠٠ ألف ل.س لكل سلة غذائية.

الحسكة تطالب بأسعار أفضل للقمح والشعير

الحسكة - دحام السلطان

ناقشت لجنة تسويق الحبوب في الحسكة، مجمل القضايا والطروحات المعنية بآلية تسويق محصولي القمح والشعير لهذا الموسم، وتناول المحضون للجنة جميع الخطوات التي ينبغي أن تتخذ ضوابط محددة للعمل، الذي بدأ موعده التنازلي بالهبوط تدريجياً لاستكمال وإعداد عملياتي التحضير والتهذيب اللازمة لاستقبال محاصيل المنتجين، وتوفير الشروط المكنة المطلوبة لتسويق المحصول بشكل جيد ومرح، ولا سيما في مراكز التسويق وما يرافقها من عمليات النقل والعتالة، وطرق توفير أكياس الخيش للمنتجين من المرخصين وغير المرخصين بموجب المناشئ التي تصدر عن مديرية الزراعة، والعمل على صرف قيم وأثمان الحبوب بالسرعة المكنة وسواها من القضايا الإجرائية الأخرى.

وأكد محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي على أهمية تخزين المحصول بشكل جيد والمحافظة على المخزون من الهدر وفق المواصفات المحددة والناتجة لعملية التسويق، ولا سيما المتعلق منها بأكياس الخيش الجديدة المعتمدة من فرع المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، التي سيتم تأمينها حصوي للقمح والشعير على حد سواء.

وبين رئيس مكتب الفلاحين الفرعي مصطفى حبش العلي أن البلاد بحاجة لكل حبة قمح هذا الموسم، مؤكداً ضرورة تسهيل عملية استلام المحصول بغيّة المنتجين.

مدير المدينة الجامعية بدمشق يتحول إلى «مأذون شرعي» ويزوج القاطنين جمعة لـ«الوطن»: المدينة الجامعية بدمشق أسرة كبيرة

محمود الصالح

اشغلت بالمدينة الجامعية كل شي ممكن يخطر على البال. مدير مدينة. مدير خدمات. مدير سكن. مدير إداري. مختار. شيخ عشيرة.. مصطلح اجتماعي.. موجه تربوي.. طبيب.. معالج نفسي.. رجل إطفاء.. رجل إسعاف.. خبير حرائق.. محقق.. قاضي ولاد.. قاضي نسوان.. مدير عصفورية... الخ. كل هذول وأكثر... إنو اشغل (مأذون) مثل ما صار يعني اليوم لما فاجؤوني في حفلة خطبة بين طالب وطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة. والحمد لله أديت المهمة على أكمل وجه وطلبنا العروس بصفتي ولي أمر العروسين وقرأنا الفتاحة على نية التوفيق هذا ما قاله الدكتور إبراهيم محمد جمعة مدير المدينة الجامعية بدمشق وفي حديث خاص لـ«الوطن» أضاف قائلاً: شكل السكن الجامعي مجتمعاً قائماً، وحد ذاته. ولهذا المجتمع خصوصية تتمثل بأن جميع القاطنين في هذا السكن هم من فئة شبابية تتراوح أعمارهم بين (١٨-٢٥) سنة وهم من مناطق مختلفة على امتداد ساحات الوطن

ويدرسون اختصاصات متنوعة، الأمر الذي يؤدي إلى الغنى والتنوع القديم. وعلى الرغم من كل ما ذكر فلا بد من الإشارة إلى أن هناك جهوداً كبيرة بذلت من إدارة المدينة الجامعية ومن كل الجهات المعنية بالسكن الجامعي من أجل الحفاظ على حالة الأمن والهدوء والاستقرار، وتأمين تلبية كل احتياجات الطلاب القاطنين. ولأشك أن الأزمة ألفت بطلاها الثقيلة على السكن، حيث تضاعف عدد الطلاب القاطنين، إضافة إلى المشكلات الخدمية المتعلقة بالظروف العامة مثل موضوع تقنين الكهرباء وصعوبة تأمين الكميات اللازمة من مادة المازوت

خلال الفعاليات والنشاطات التي أقيمت والمشاركة الواسعة من كل الطلاب. وقد أقيمت يوم أمس الأول في الوحدة ١١ حفلة خطبة بين طالب وطالبة من ذوي الاحتياجات الخاصة حيث تم الإعداد لهذه الحفلة من رئيسة اللجنة المشرفة على هذه الشريحة الأنسة رلا الحمد وبرعاية الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وقد شاركت إدارة المدينة الجامعية في هذه الحفلة حيث قدمت أنا شخصياً بإجراءات التعارف عليها في مثل هذه المناسبات حيث قدمت وبناء على رغبة العروسين بطلب يد العروس من ذويها وتم القبول ومن ثم قرأنا الفتاحة على نية التوفيق. وقد حضر هذه الحفلة كل الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة وكانت حفلة مميزة ونوعية سادتها أجواء الفرح والتسعير في أداء الختام إلى أشير إلى التميز في أداء لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة التي قامت بالعديد من الفعاليات الوطنية والاجتماعية التي أكد الطلاب من خلالها حرصهم على استمرار الحياة في بلدنا الحبيب وتصميمهم على الثبات في وجه كل التحديات والمؤامرات التي تحاك ضده، ولأننا إن شاء الله بالنصر القريب والمؤزر، وعودة الأمن والاستقرار إلى ربوع وطننا الحبيب.

١٧١ حادثاً مرورياً و١١ ألف مخالفة خلال الربع الأول بحماة

حماة - محمد أحمد خبازي

بلغ عدد الحوادث المرورية خلال الربع الأول من العام الحالي ١٧١ حادثاً في حماة، نتج عنها ٦ وفيات، وأكد العميد جهاد السعدي رئيس فرع المرور بحماة، أن عدد الدراجات النارية التي حجزت خلال الفترة ذاتها، بلغ ١٧٥ دراجة، وعدد المخالفات المرورية ١١٤٣٣ والأليات المحجوزة ٣٧٨ آلية، وأما المخالفات الخطرة مثل قيادة قبل الحصول على شهادة عددها ٣٩ وتشويه لوحة قصور ٧ وتعديل جوهري على السيارة ٣٢٠ وتركيبة قيمية ١٥٤ وتجاوز إشارة ضوئية ٤٩٦ مخالفة.

أما بالنسبة للحوادث فقد بلغت ١٧١ حادثاً وعدد الوفيات ٦ والسيارات المسروقة ٥ سيارات، وقد بلغ عدد الدراجات النارية المحجوزة ٣٤١ دراجة وعدد المخالفات ٦٧٠٣ المخالفات، والأليات المحجوزة ٧٠٤، أما المخالفات الخطرة ومنها قيادة قبل الحصول على شهادة ٣٠ مخالفة وتشويه اللوحة قصور ١٠ وتعديل جوهري في السيارة ١٩٥ وقيميه ٥٣٩ وتجاوز إشارة ضوئية ٣٠٦ مخالفات، أما عدد الحوادث فهي ١٧٥ حادثاً والوفيات ١١ حالة وعدد السيارات المسروقة ١٠ سيارات.

وعن الواقع المروري الجيد في مدينة حماة، والإجراءات التي اتخذت لتسهيته، وثالث رضا المواطنين قال: لقد عملنا في مركز المدينة والسوق التجاري ومنها ٨ آذار والمرايط وصلح الدين، على تحديد مواقف للميكروباصات لكونها تضم مواقف عدة، وقد أحدثنا مواقف جديدة، وأزلنا الإشغالات عن هذه المواقف، وقد أنصرت العملية وذلك من خلال الحفاظ على حياة الناس